

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٥٠

الخميس، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/١١

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	ماليزيا	السيدة أدنين
	نيجيريا	السيد آدمو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

1535204 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ليون.

السيد ليون (تكلم بالإنكليزية): منذ الاجتماع الرفيع المستوى بشأن ليبيا المعقود على هامش أعمال الجمعية العامة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ما كان ينبغي أن تكون جولة أخيرة من المحادثات في الصخيرات، المغرب، لتيسير المداولات الليبية المتعلقة بتشكيل مجلس رئاسة لقيادة حكومة الوفاق الوطني المنتظر تشكيلها في البلد مستقبلا.

وبعد أربعة أيام من المشاورات المكثفة، التي اختتمت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، نجح المشاركون في العملية السياسية الليبية في تحقيق توافق في الآراء بشأن قائمة تضم ستة مرشحين، من بينهم رئيس وزراء مكلف وثلاثة نواب لرئيس الوزراء واثنان من كبار الوزراء. واعتُبر التشكيل المقترح لمجلس الرئاسة وسيلة لتأمين توافق الآراء والشمول اللازمين، وهو ما من شأنه أن يسمح لحكومة الوفاق الوطني بتولي السلطة في ظل الدعم والمساندة الضروريين من قبل جميع الأطراف صاحبة المصلحة في المجالين السياسي والأمني، فضلا عن الشعب الليبي بوجه عام. وبينما قوبل الاقتراح بالثناء بوصفه إنجازا كبيرا في عملية الحوار، جرى الإعراب عن اعتراضات قوية في بعض الأوساط، ولا سيما داخل مجلس النواب، احتجاجا على ما اعتُبر تمثيل غير كاف للمنطقة الشرقية، ولا سيما بنغازي.

وخلال فترة الأسابيع الثلاثة التي أعقبت إعلان التشكيل المقترح لمجلس الرئاسة، أجرت الأمم المتحدة مشاورات وثيقة مع الأطراف من مختلف الانتماءات السياسية في محاولة لحل الشواغل المتبقية في ما يتعلق بالتمثيل. وفي هذا الصدد، يبدو أن هناك تأييدا متزايدا لفكرة توسيع نطاق مجلس الرئاسة كوسيلة لتعزيز وحماية التقاليد التاريخية الليبية المتمثلة في كفالة التوازن والتمثيل من المنظورين الجغرافي والإقليمي.

وبالرغم من إقرار الجدول الزمني الدستوري والذي كنا نأمل في موافقة الأطراف السياسية الرئيسية صاحبة المصلحة بموجبه على تسوية سياسية نهائية وإقرارها بحلول ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، لم يصدر حتى الآن إعلان رسمي ونهائي عن أي من الأطراف السياسية الرئيسية بشأن الاتفاق السياسي الليبي ومجلس الرئاسة المقترح. وبالتعاون الوثيق مع ممثلي المجتمع الدولي، واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إقناع كل من مجلس النواب الليبي والمؤتمر الوطني العام ومقره طرابلس بالحاجة الملحة إلى عقد دورات برلمانية من شأنها أن تسمح بإجراء تصويت ديمقراطي على الاتفاق السياسي والمقترحات المتعلقة بمجلس الرئاسة.

ومنذ لحظة انطلاقها، كانت عملية الحوار السياسي الليبي التي تيسرها الأمم المتحدة قائمة على فرضية أنها ستكون شاملة لجميع الأطراف وأن أي حل يجري اقتراحه يتعين أن يكون شاملا وعمليا بحيث يضع حدا للانقسام المؤسسي السياسي المرير الذي يشكل جوهر الصراع الذي جلب على ليبيا

وشعبها الكثير من الدمار والمعاناة. وبينما ظللت دائما متفائلا في ما يتعلق بفرص توصل قادة ليبيا إلى اتفاق سلمي، فإنه لم تساورني أي أوهام بشأن الصعوبات والتحديات التي من المحتمل أن تواجه عملية الحوار السياسي.

وكما أشرت في مناسبات عدة أمام المجلس، فإنه لا يمكن أن يكون هناك سلام قابل للاستمرار في ليبيا من دون تأييد جميع الأطراف ومشاركتها البناءة. ومن المحتمل أن يكون التوصل إلى توافق آراء ذي مغزى وإلى اتفاق سياسي متوازن عملية صعبة وطويلة الأمد. وسيتوقف النجاح دائما على التأييد الجماعي من قبل الأطراف لأي اتفاق. وبالمثل، فإن إمساك الليبيين بزمام عملية الحوار وملكيتهم لنتائجها يظلان في صميم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة. وهذا ببساطة مبدأ غير قابل للتفاوض.

ولكن ينبغي أيضا عدم الاستخفاف بحجم المخاطر التي تواجه ليبيا. وأنا أواصل تكرار هذه الرسالة لجميع الأطراف في ليبيا، بما في ذلك قيادتي كل من مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام. كما بدأت علامات الإجهاد والتراجع السريع تظهر على الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلد. ويتجلى غياب السلطة الفعلية في تزايد انعدام الأمن والإجرام في كثير من أنحاء البلد. ويشكل النفوذ المتزايد للإرهابيين والجماعات المتطرفة الأخرى تهديدا مباشرا لسلطة الدولة الليبية ذاتها. وتنذر مظاهر القسوة والوحشية التي تشهدها المناطق الخاضعة لسيطرتهم بما قد يحدث لاحقا ما لم يتم اتخاذ إجراءات موحدة لاحتواء هذا التهديد المتزايد والقضاء عليه.

ولا يقل أهمية عن ذلك حجم المعاناة الإنسانية. إن الشعب الليبي يدفع ثمنا باهظا للنزاع السياسي والعسكري. فقد أصبح الموت والتشريد مظاهر شائعة جدا، ولا سيما في بنغازي، والتي تحملت وطأة الصراع في ليبيا لأطول مدة. وقد لحق تشويه بالغ بالمدينة لدرجة أفقدتها ملامحها المتعارف عليها، وذلك بفعل التشريد الجماعي للسكان وتدمير أحياء سكنية بأكملها وهياكل أساسية حيوية والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان المستمرة دون انقطاع. وكان الاستهداف الجبان من قبل إرهابيين لمتظاهرين سلميين في المدينة يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بمثابة تذكرة عاجلة بضرورة تسريع الجهود الرامية إلى إحلال السلام وبأن استعادة السلام والاستقرار في بنغازي ستكون الخطوة الأولى نحو تحقيق الاستقرار في ليبيا. كما أضافت الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وتعطل الخدمات الأساسية ونقص الأغذية والأدوية بعدا مهما آخر إلى المعاناة الإنسانية التي تتكشف في ليبيا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر زعماء ليبيا، ولا سيما قيادتي كل من مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام، بأنهم يتحملون مسؤولية سياسية وأخلاقية عن الوصول بعملية الحوار الليبي إلى خاتمة ناجحة. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر آخر للاستمرار في تأخير إجراء تصويت لأعضاء كل منهما على نتائج عملية الحوار. وفي هذا الصدد، فإن غالبية الأعضاء في كل من مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام قد وقعوا على رسائل يؤكدون فيها بوضوح عزمهم على إقرار نتائج عملية الحوار السياسي. وعلى قيادتي المجلسين التزام بالإحاطة علما بذلك والتمسك بالمبادئ الديمقراطية، التي عُهد بها إليهم، وبتيسير عقد مناقشة حول المسألة والتصويت عليها وفقا للنظام الداخلي القائم ودون تهديد أو تخويف.

وفي سبيل دعم العملية الديمقراطية وكفالة وحدة المؤسسات، أحث قيادة كل من مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام على الاستماع إلى النداءات في هيئتيهما وفي منازل الشعب الليبي، والكف عن أي محاولات ومناورات أخرى لعرقلة العملية الديمقراطية وتقويض الإنجازات التي حققتها عملية الحوار.

وقد تكررت نفس الرسالة أيضا في جميع أطياف المجتمع السياسي والمدني الليبي، بمن في ذلك من جانب المشاركين من

مختلف مسارات عملية الحوار السياسي، فضلا عن العديد من الجماعات المسلحة التي كانت طرفا في النزاع المسلح خلال العام الماضي. وولديهم جميعا شعور متزايد بالإلحاح وإصرار على أن البلد ينبغي ألا يظل بعد الآن رهينة للمصالح الضيقة لفئة قليلة من جانبي الصراع السياسي.

وأمام قادة ليبيا فرصة فريدة للتوصل إلى تسوية سياسية تجنب بلدهم وشعبهم مزيدا من إراقة الدماء والدمار. والاتفاق السياسي الذي تم التفاوض عليه في إطار عملية الحوار نتيجة لعملية معقدة استغرقت سنة من المفاوضات والحلول التوفيقية التي تسعى إلى التوصل إلى حل وسط يمكن لجميع الليبيين قبوله. ولم نكن نتوخى أبدا أن بشكل الاتفاق المقترح حلا شافيا لكل مشاكل ليبيا، بل أن يضع مجموعة من الهياكل والمبادئ التي سيسترشد بها في المرحلة القادمة من الانتقال السياسي في ليبيا حتى يحين وقت الانتهاء من عملية وضع الدستور. ولذلك أناشد قادة ليبيا التمسك بالمصالح الوطنية العليا لليبيا والحفاظ على الوحدة الوطنية لبلدهم واستقلاله وسلامته الإقليمية فهم مدينون بذلك لبلدهم وللشعب الليبي.

والأيام القليلة المقبلة ستكون حاسمة فيما يتعلق بمستقبل ليبيا. وبينما ستستمر الأمم المتحدة في تشجيع الطرفين الرئيسيين من أصحاب المصلحة السياسية على الموافقة رسميا على الاتفاق السياسي والتشكيلة المقترحة لمجلس الرئاسة، فإنها ستواصل العمل أيضا مع الأصوات المعتدلة من مختلف مسارات الحوار ومن جميع أطياف المجتمع السياسي والمدني الليبي، فضلا عن الأطراف الفاعلة الأمنية، من أجل التوصل إلى سبيل مجد للمضي قدما.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على استعداد للتحرك بسرعة لتعبئة الدعم لحكومة الوفاق الوطني الليبية القادمة. والمهمة التي تواجه أي حكومة من هذا القبيل ستكون جسيمة، والموارد التقنية والبشرية والمادية اللازمة لمعالجة التحديات القائمة ستتجاوز قدرات مؤسسات الدولة فالشديدة الضعف في ليبيا. وإذ نؤكد لقادة ليبيا التزام المجتمع الدولي وعزمه على بذل كل جهد ممكن لتقديم الدعم والمساعدة المطلوبين لحكومة الوفاق الوطني الليبية المقبلة، لا بد من تذكيرهم بأن المسؤولية تقع الآن عليهم لإنشاء واقع سياسي جديد وتحقيق نهاية حاسمة ودائمة للاضطراب السياسي والنزاع المسلح في بلدهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ليون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد دباشي (ليبيا): أشكر السيد برناندينو ليون على إحاطته الإعلامية الهامة، وأشكره على الجهود التي بذلها وفريقه على مدى السنة الماضية من أجل تسهيل الحوار بين الفرقاء الليبيين والوصول إلى تشكيل حكومة توافق وطني تمثل كل الليبيين وتضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار. ولاشك أنه بجهوده قربنا جدا من الهدف رغم الظروف الصعبة التي كان يعمل فيها. وبما أن مهمته أوشكت على النهاية، أنتهز هذه الفرصة لأشكره على كل ما قام به من أجل عودة الاستقرار إلى ليبيا والحفاظ على وحدتها وسيادتها. وأتمنى له النجاح في ما يعتزم القيام به في المستقبل.

وقد أخذنا علما من وسائل الإعلام، أقول من وسائل الإعلام، بأن الأمين العام قد عين ممثلا خاصا جديدا ليحل محل السيد برنادينو ليون. ونأمل ألا تشكل طريقة تعيينه عقبة أمام مهمته، وأن يحظى بالقبول من الأطراف الليبية ويواصل المهمة التي بدأها السيد ليون، ويبني على ما تحقق.

قال السيد عجيلة صالح، رئيس مجلس النواب أمام الجمعية العامة يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ما يلي:

”إن الغالبية العظمى من الليبيين تبحث عن أي طريق لإنهاء الاقتتال غير المبرر بين الأشقاء وإعادة الأمن

والاستقرار للبلاد. ولكنهم، أي الليبيين، أصبحوا رهينة في يد المجموعات المسلحة وغير قادرين عن التعبير عن آرائهم، ومئات الآلاف منهم أصبحوا مشردين ولاجئين يتطلعون إلى العودة إلى بيوتهم في أقرب وقت ممكن. وهو أمر لن يحدث إلا بالاتفاق على حكومة قوية تحظى بثقة كل الليبيين وتمتد سلطتها على جميع الأراضي الليبية ويدعمها المجتمع الدولي.“

تلك كانت كلمات رئيس مجلس النواب، وهي تعبر بأمانة عما يجول في خاطر الغالبية العظمى من الليبيين الذين ملوا سماع إطلاق صوت الرصاص والقذائف، وشم رائحة الدم والبارود، والتدخل الأجنبي في شؤونهم. فهل سيساعدهم هذا المجلس فعلا على تحقيق ذلك؟ بعض الليبيين يشكون في ذلك بسبب تجربتهم خلال الحوار وتكرار العودة إلى الخلف أكثر من مرة. ولكن، ما من شك في أن الحوار السياسي الليبي يقترب من نهايته وأن تشكيل حكومة الوفاق بات وشيكا. ونأمل أن نراها تتجسد قبل نهاية هذا الشهر.

ومع ذلك، لم نسمع من هذا المجلس أو من السيد الممثل الخاص للأمين العام موقفا واضحا يؤكد بأن من يعارضون الاتفاق ومن يدعمون الإرهاب لا مكان لهم في حكومة الوفاق، ولا مكان لهم في مؤسسات الدولة المنبثقة عن الاتفاق السياسي. كما أننا لم نلاحظ خطوات جدية لتوفير البيئة الآمنة لتنطلق منها أعمال الحكومة من مؤسساتها في العاصمة طرابلس. وللأسف، يبدو أن هناك في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من ما زال يفكر في الاستعانة بالميليشيات لحماية الحكومة وكأنه لم يسمع بابتزازها لجميع الحكومات خلال الأربع سنوات الماضية. إن مجرد التفكير في استخدام الميليشيات لحماية حكومة الوفاق حتى ليوم واحد هو تقويض للحكومة وللاتفاق السياسي وإهانة للشعب الليبي الذي عانى أكثر مما يتحمل من جرائم الميليشيات والعصابات الإجرامية، والتي لن يقبل الشعب أن يكون لها أي دور في المجال الأمني إلا من رغب من أفرادها في الانضمام إلى الجيش أو الشرطة بعد التأكد من أن حالته الصحية تسمح بذلك ويخضع للتدريب والتعليم اللازم.

في رأيي لا توجد أي طريقة ناجعة لحماية الحكومة ومؤسسات الدولة يمكن أن يقبلها الجميع إلا بتشكيل قوة خاصة محايدة من ضباط وأفراد الجيش والشرطة المحترفين الذين لم يثبت تورطهم في أي نشاط مخالف للقانون، ونشر هذه القوة في مدينة طرابلس وفي نفس الوقت وضع برنامج لنزع السلاح، يعتمد أولا على وقف مكافآت كل أفراد المليشيات الذين لم يسلموا أسلحتهم.

وفيما يتعلق بمحاربة الإرهاب، على مجلس الأمن أن يتخلص من الوهم الذي تحاول أن تسوقه بعض الدول، والمتمثل في أن أنصار الشريعة والقاعدة أو ما يسمى بمجالس الثوار في درنة وبنغازي واجدابيا ستحارب داعش، وعلي هذا المجلس أن يضغط على جميع أطراف الحوار لكي يعلنوا موقفا واضحا حيال هذه التنظيمات الإرهابية وأن يوقفوا تمويلها من مصرف ليبيا المركزي، عن طريق ما يسمى بوزارة الدفاع في طرابلس، وأن يوقفوا وصول الأسلحة والمقاتلين الأجانب إليها.

إن الاستقرار الحقيقي لليبيا لا يمكن أن يتم بأي شكل من أشكال التدخل الأجنبي على الأرض الليبية، بل من خلال المساعدة في إعادة تأهيل ونشر قوات الشرطة وتجميع الجيش الليبي وإعادة هيكلته وتأهيله وتسليحه ليتولى حسم المعركة مع الإرهاب ونشر الأمن ومراقبة الحدود. وكل محاولة لعرقلة ذلك لا يمكن لليبيين تفسيرها إلا بمحاولة بث اليأس في نفوس الليبيين للقبول في النهاية بالتدخل العسكري الأجنبي الذي يدرك كل الليبيين أنه سيؤدي إلى احتلال ليبيا وتقسيمها.

وأخيراً، أؤكد أن فراغ القيادة الذي نشأ عن سقوط الدكتاتورية لا يمكن أن يُملأ إلا بانتخابات رئاسية في أقرب

وقت ممكن. ولن يتحقق ذلك إلا إذا أولى المجتمع الدولي الاهتمام اللازم بعمل هيئة صياغة الدستور الليبية وساعدها في تجاوز العقبات الصغيرة، أقول الصغيرة، التي ما زالت تواجهها لتقدم مشروع الدستور للاستفتاء في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.